٤ ــ فترة الكساد الاقتصادي ١٩٦٥ ــ ١٩٦٧

في منتصف العام ١٩٦٥ بدأ الاقتصاد الاسرائيلي يعزز اثارا انكماشية اذ ان قدرة هذا الاقتصاد على امتصاص حجم كبير من التثميرات بدأت في الهبوط وان كان جزء من ذلك هو نتيجة لسياسة اقتصادية معتمدة . ويلاحظ في هذا الصدد ان هذه الاثار الانكماشية ظهرت في وقت بلغ العجز النقدي في الميزانية العامة حوالي ٤٠٠ مليون ليرة اسرائيلية اقترضتها الحكومة من البنك المركزي في اسرائيل . وتعتبر هذه اسوأ ظاهرة يقع فيها اقتصاد ما فعندما تجتمع سياسة « الانفاق بعجز » مع الركود الاقتصادي فان ذلك يعني حدوث خلل اساسي في هيكل الاقتصاد المذكور . وقد وقع القطاع العام في اسرائيل في مأزق ، فهو لا يستطيع زيادة حجم التثميرات في قطاعات الاقتصاد خوفا من حدوث آثار تضخمية (اي ارتفاع كبير في مستوى الاسعار والاجور) ومن ناحية ثانية يريد معالجة البطالة بين القوى العاملة في اسرائيل لان لها ذيولا سياسية واجتماعية خطيرة. ولم يستطع القطاع العام من خلال السياسة المالية (اي التلاعب بحجم الانفاق ومستوى الضرائب) وكذلك السياسة النقدية (التلاعب بكمية النقود المتوافرة) من أن يخرج الاقتصاد الاسرائيلي من ورطته فقد بقيت المشكلة الاساسية في ايجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل في ظل اجور مرتفعة نسبيا ولا تعكس باي حال الندرة النسبية لعوامل الانتاج . ازاء هذا الوضع لم تجد الحكومة الاسرائيلية طريقة سوى تحقيق زيادة كبيرة في رأس المال الموظف توازي الزيادة في حجم اليد العاملة ، وهذا الاجراء بدوره لن يكون الا اذا اعتمد الانتاجية مقياسا له . من هنا قررت الحكومة تشجيع القطاع الخاص في اسرائيل على توجيه المزيد من الاستثمارات نحو الصناعات التصديرية .

وقررت لذلك سلسلة من الاجراءات تتلخص بما يلي : ١ ــ توزيع القطع الاجنبي لاستيراد المعدات والآلات الانتاجية بأسعار صرف منخفضة . ٢ ــ توفير قروض طويلة الاجل وبفائدة منخفضة . ٣ ــ منح اعانات تصدير حسب جداول مقررة .

وكان المنطق وراء اعتماد هذه الاجراءات هو مجابهة نفقات الاجور المرتفعة في الاقتصاد بنفقات رأسمالية منخفضة . ومثل هذا الاجراء ضروري لمجابهة الحالة الشاذة التي أوجدتها مطالبة الهستدروت بأجور لا تعكس الحقيقة الاقتصادية الماثلة وهي ان اليد العاملة وهي أكثر عوامل الانتاج غزارة تتقاضى أجورا كما لو انها نادرة ومستحيلة في حين ان عنصر رأس المال وهو العنصر الانتاجي الشحيح قد اصبح ارخص عوامل الانتاج .

على ضوء هذا التحليل يمكن الاستنتاج بأن ازدياد دور القطاع الخاص في اسرائيل لم يكن مجرد صدفة وانما هو نتيجة مباشرة لطبيعة المشاكل التي كانت تواجه الاقتصاد الاسرائيلي وبالتالي لطبيعة الحلول التي طرحت لحل هذه المشاكل . ان التوجه والتركيز على الصناعات التصديرية أملته مبادىء التخصص في الانتاج وتحويل الموارد الاقتصادية نحو أكثر المجالات انتاجية في وقت بدأ الاقتصاد الاسرائيلي يعاني من عدم وجود مصادر كافية للمياه وخضوع أكثر الاراضي الزراعية « لقانون الغلة المتناقصة » ، وكذلك انخفاض المهاجرين الجدد ، وبالتالي تقلص الطلب على المأكولات والمنتجات الزراعية ومواد البناء وهي عوامل على جانب كبير من الاهمية لتحريك النشاط الاقتصادي . يضاف الى ذلك ازدياد نسبة البطالة المقنعة في قطاع التجارة والخدمات نتيجة لنجاح الهستدروت في الحصول على اجور تفوق الانتاجية الحدية للقوى العاملة . وقد أدى هذا الوضع الى انخفاض حركة انتقال اليد العاملة من قطاعات الاقتصاد ذات المردود المنخفض الى القطاعات ذات المردود المرتفع .